

قوله وشقته ما يلهو ويخونه
ما ورد في كلام الشارع صلا عليه
عليه وسلم جعل على حقيقته
حيث لا صارف في عيش

به ان بيت عند من يبي تسوية بينهم للخير الصحيح اذا كان
عند الرجل اثنان فلم يعدل بينهما جايوم القيامه وشقته ما يله او
ساقط وقد كان صلى الله عليه وسلم على غاية من العدل في القسمة
وقول الاصطوري انه كان تبرعاً من عدل في القسمة
من تشا من الامة خلاف المشهور لكن اختاره السكي وخبره في الخبر
ما لو سافر وحده ونوع جديدة في الفريق وبات عندها فلا يلزمه قسمة
للمتعلقات والاذا كان يسوي بينهم في سائر الاستاعات ولا يجب لتعلقها
بالميل القوي وكذا في التبرعات المالية فيما يظهر خروجها من خلاف من اوجب
التسوية فيها ايضا ولو اعرض عنهن **او عن الواحدة** ابتداء عند استحالة
النوبة بالنسبة لهن **لرأى** لان البيت حقه وان في داعية الطبع ما ينبغي
عن ايجابه لكن **يستحب له ان لا يعطيه** اي من ذكر الشامل للواحدة والآخر
من الجماع والبيت تخصيصاً لهن ليلابودي الى فسادهن واضرارهن سيما
ان كانت عنده سرية جميلة اثرها عليها او عليهن ومن ثم اختار جمع قول
المولي يكره الاعراض عنهن وقد تمتنع الاعراض لعارض كان ظلمها ثم باتت
سنة فيلزمه القضاء على الراجح بطريقه الشرعي وينتدب ان لا يخلج الزوجية
في كل اربع ليال من ليلة اعتبارهن له اربع زوجات وان يتا ما في فراش
واحد كما في الجوهر حيث لا عذر في الانفراد سيما ان حرصت على ذلك
ولستحق **القسم مريضه** مالم يساقوبين وتتخلف بسبب المرض فلا قسم
لها وان استحققت النفقة كما نقله الملقيني عن الماوردي واقوه **ونفقا**
وقرنا ويجوزونه يومين منها وسرافعة **وحايض ونفسا** ونحوه وموتى
او مظاهر منها وكل ذات عذر شرعي او طبعي لان المقصود الا ان لا الوطي
وما استحق كل النفقة **لانا شقة** اي خارجة عن طاعته بان تنجج بغير اذنه
او تمنعه من التمتع بها او تعلق الباب في وجهه ولو بجونه او بدعي الطلاق
كذبا او حدة عن وهي شبهة وصغيرة لا تطلق الوطي وبخسوبة ومجوبة
وامنة اية تسليمها ومسافرة باذنه وحدها لاحتياجها لالنفقة لهن وحول

قوله وشقته ما يلهو ويخونه
ما ورد في كلام الشارع صلا عليه
عليه وسلم جعل على حقيقته
حيث لا صارف في عيش

مع الماني حوضه وفيما اذا وقع الثلغ في ملكه فاخذه غيره وفيما اذا
اجبا ما تجره غيره لكن الاصح في المورثها الملك كالاجبا ما عدا
صورة النثار لقوة الاستيلاء فيها أما العبد فيملكه سيده فان وقع
في تجره من غير ان يسلطه له فسقط منه قبل قصد اخذه لم يملكه
كتاب القسم بقعة فسكون واما بكسر فسكون فالنصيب
ويعتقها فاليمين **والنكح** من شتم ارتفع ثبوت ارتفاع عن اذا
لحق ومن لازم فيما بيان بقية احكام عشرة النساقفة القول
بانه كان حقه ان يزيد في الترجمة وعشرة النساقفة مقصود **الباب يختص**
القسم اي وجوبه **بزوجات** حقيقة فلا يتجا وزهن للجمعية ولا لاما
ولو مستويات كما اشعره قوله تعالى فان ختم ان لا تعدلوا فواحدة او
ما ملكت ايما تم اي فانه لا يجب فيه من العدل الذي هو فائدة القسم نعم
يستحب له عدم تعطلين وان يسوي بينهما وادخال الباقي المقصور
عليه لغة صحيحة وان كان الا نفع دخولها على المقصور **ومن له زوجات**
لا يلزمه ان يبيت عندهن كما ياتي نعم ان **بات** في الحصر اي صار ليللا
فالتهجيرات لبيان ان القسم الليل لا يخرج مكته عند احداهن
نهارا الا اذا قرب لزوم مكته مثل ذلك الزمن عند البقيات **عند بعض**
سنة بقرة او درهما وان اتم فليس في عبارته ما يقتضي جواز البيت
عند بعضين ابتداء من غير قرة ولا معنى بات اراد خلافه من وهم
فيه لانه انما جعل وجود المبيت بالفعل عند واحدة شرط للزوم المبيت
عند البقية وهذا لا يقتضي شيئا ما ذكره ويظهر ايضا اندفاع ما قيل
ان عبارته توجه قصر الوجوب على ما اذا بات وليس كذلك بل يجب
التسوية لو كان عندها نهارا اذ لهما ولا يبيت عند واحدة بعد ذلك
لا سيما اذا كان النهار وقت سكونه كالحا **ويتم** نور فيها يظهرها وفيما
حزلا سيما ان عصى بان لم يقع لانه حق لزوم وهو عرض للسقطه بالثبوت
لزمه الخروج منه ما ملكه وهذه الفرق بينه وبين الجودين لم بعض

قوله وشقته ما يلهو ويخونه
ما ورد في كلام الشارع صلا عليه
عليه وسلم جعل على حقيقته
حيث لا صارف في عيش

قوله وشقته ما يلهو ويخونه
ما ورد في كلام الشارع صلا عليه
عليه وسلم جعل على حقيقته
حيث لا صارف في عيش